



الوحدة المصرية-السورية بعد 40 عاما حصار التجربة ودروسها المستفادة

د. رءوف عباس

الأربعاء، 25 فبراير 1998

مرت أربعون عاما على قيام دولة الوحدة العربية الأولى في 22 فبراير 1958، في ظرف تاريخي لم يتكرر في تاريخ العرب المعاصر. فبعد نحو عام ونصف العام من العدوان الثلاثي على مصر الذي كان علامة فارقة في تاريخ منطقتنا وتاريخ العالم الثالث، طويت بعده صفحة الإمبراطورية البريطانية وغربت شمسها، وأحست شعوب العالم الثالث أن نضال الشعوب من أجل الحرية والكرامة يمكن أن يحقق آمالها في المستقبل. وبرز جمال عبد الناصر كزعيم لحركة التحرر الوطني، ورمز للنضال ضد الاستعمار، ولأول مرة في التاريخ سلمت الجماهير العربية في جميع الأقطار بزعامة عبد الناصر مما لم يتحقق لسياسي مصري من قبل.

وإذا كانت الظروف السياسية التي أحاطت بسوريا في 1957/56 داخليا وخارجيا، قد جعلت خيار الوحدة مع مصر مطلبا شعبيا ينقذ سوريا من التمزق الداخلي والعدوان الخارجي، فإن قبول عبد الناصر بالوحدة كان مدفوعا بضرورة الحفاظ على الأمن القومي العربي. ولما كانت الوحدة الإدماجية قد اختيرت كصيغة قانونية للجمهورية العربية المتحدة، فإن عملية المواءمة والتوافق بين النظامين في مصر وسوريا كانت تحتاج إلى فترة زمنية كافية لتحقيق الدمج الإقتصادي، وتوحيد النظم القانونية والإدارية، وتثبيت دعائم الوحدة على أسس من المصالح المشتركة بدلا من العواطف القومية المتدفقة التي لا تصمد أمام الأزمات. غير أن الظروف التي أحاطت بدولة الوحدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتفاقم الأزمة الإقتصادية في سوريا، وهشاشة القاعدة السياسية التي قام عليها النظام، قادت إلى الانفصال بعد نحو ثلاثة أعوام ونصف العام من الوحدة.

فإذا عدنا بالذاكرة اليوم إلى تلك التجربة، وجب علينا أن نستلهم الدروس المستفادة على ضوء واقعنا العربي الراهن الذي يبعث على الخزي والعار، ويصيب جيل الشباب بالإحباط، وفقدان الأمل في المستقبل في ظل الأنظمة العربية القائمة التي ينخر السوس في عظامها.

فما الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الوحدة المصرية -السورية بعد أربعة عقود شهدت إنكسار الحلم القومي العربي، وتحول الوطن العربي من الفعل إلى رد الفعل. من الفعل المؤثر على الساحة الدولية، إلى رد الفعل المتخاذل والرقص على أنغام الهيمنة الدولية.

عندما زار المؤرخ البريطاني المعروف أرنولد توينبي مصر عام 1969 بدعوة من الحكومة المصرية لحضور الندوة العالمية بمناسبة الإحتفال باللفية القاهرة (مرور ألف عام على إنشاء المحروسة)، ألقى نحو أربع محاضرات في مناسبات علمية مختلفة من بينها محاضرة عن "الوحدة العربية" على قدر كبير من الأهمية، ذكر فيها أن الوحدة العربية ضرورة حضارية وسياسية للأمة العربية لتحقيق وجودها في عالم اليوم، وذكر أن أوروبا التي تنتطع إلى الوحدة تفتقر إلى المقومات التي تتوافر للأمة العربية وتنبأ الرجل -غفر الله له- أن الوحدة العربية آتية لا ريب فيها، وأنها قد تسبق الوحدة الأوروبية.

وكان الرجل على حق- من الناحية النظرية- فلم تجر الدماء بين شعوب قارة قدر جريانها بين الشعوب الأوروبية التي شهدت حروبا دامت سنين طويلة كانت آخرها الحرب العالمية الثانية، وحفلت بالتناقضات والصراعات الباردة والساخنة على السواء، لكن أوروبا رأت أن من مصلحتها أن تتحد لتحد من الهيمنة الأمريكية على مقدراتها بعد الحرب العالمية الثانية، ولما كانت الوحدة لا تتحقق إلا على أساس المصالح المشتركة، فقد بدأت تجربة الوحدة الأوروبية بالسوق الأوروبية المشتركة، ثم جاء توحيد النظم القانونية ذات الصلة بالمصالح المشتركة حتى وصلوا أخيرا إلى نوع من الوحدة السياسية.

أما تجربتنا في الوحدة- أو قل إن شئت تجاربنا- فتمت استجابة لتحدٍ ظرفي دون إدراك لواقع المجتمع (على نحو ما حدث في واقع التجربة المصرية-السورية تحديدا) ودون إيجاد أرضية حقيقية تقوم عليها البنية الأساسية لجولة الوحدة، فيكون الفشل مصير التجربة المحتوم.

إن أرنولد تويني حين قال بضرورة قيام الوحدة العربية، كان يضع في إعتباره توافر مقومات الوحدة في الوطن العربي من حيث إمكانية إقامة قاعدة إقتصادية متينة على أساس تكاملي، تتم الإستفادة فيه بتنوع الموارد وحسن توظيفها لتحقيق التنمية، وغيبة العوامل السلبية المعوقه للوحدة المتصلة بالنواحي الاجتماعية والثقافية، وهي كلها طاقات مهددة في الوطن العربي بسبب التفكك وضيق أفق الأنظمة السياسية.

ولا أمل في تحقيق العرب لوجود حقيقي على الساحة الدولية إلا من خلال تعبئة مواردهم الإقتصادية في إطار سوق عربية مشتركة تتجاوز حدود الإتفاقات الرسمية إلى التطبيق العملي الذي يحقق قدرا معقولا ومطرذا من التنمية، على أن يواكب ذلك عملية مراجعة شاملة للسياسات التعليمية والإعلامية، بما يتفق مع خدمة الهدف المنشود، ومن منطلق التركيز على المصالح المشتركة، وعلى مخاطر تبديد الطاقات، وعلى الوحدة بإعتبارها طوق النجاة في عالم لا مكان فيه إلا للوحدات الإقليمية الكبيرة. أما المقومات الثقافية والتراثية للوحدة، فسوف تلعب دورها متى قامت البنية الأساسية الضرورية.. فهل من مجيب؟!!